

العوامل الاجتماعية وعلاقتها
بتنمية وعي الفتاة السعودية
بالعنف الإلكتروني
(دراسة تطبيقية على طالبات جامعة القصيم)

إعداد

غادة بنت محمد بن عايش العوفي

الأستاذ الدكتور:

محمد إسماعيل علي إسماعيل
أستاذ علم الاجتماع بجامعة القصيم

٢٠١٨/هـ/١٤٤٠

المقدمة

يعد العنف ظاهرة تهدد كيان وبنية المجتمع، حيث ينظر علماء الاجتماع إلى العنف بأنه نتيجة خلل علائقي يمس تكوين المجتمع كونه أحد التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، ولهذا يشجع الكثير من علماء الاجتماع على دراسته ومعرفة بواعثه الاجتماعية، للحد منه أو التخفيف من حدته وسن الأنظمة واللوائح والبرامج القانونية والاجتماعية بالطرق العلمية السليمة، و ذلك لما له من آثار نفسية واجتماعية على الفرد والمجتمع. فمع التقدم التقني برز نمط جديد ومستحدث من العنف يطلق عليه العنف الإلكتروني أو العنف المرتبطة باستخدام التقنية. ويشير ذلك إلى استعمال مقصود من شخص قد يكون معروف الهوية، وقد يكون متخفي تحت غطاء التقنية الحديثة تمكنه من ممارسة أشكال وأنواع العنف ضد شخص آخر، والفرق بين العنف الذي يحدث وجها لوجه والعنف الإلكتروني الذي يحدث على شبكة الإنترنت هو الغموض الذي يتسم به، إذ بإمكان الأشخاص على شبكة الإنترنت أن يتقمصوا هويات متعددة ومختلفة من أجل مضايقة الآخرين (خير، ٢٠٠٩).

ويمكن القول بأن آثار العنف ونتائجه في جميع صورته وأشكاله تتداخل وتتفاعل معاً، لتشكل خطراً فعلياً وجسيمياً يهدد البنية النفسية والاجتماعية والاقتصادية للفتاة والأسرة والمجتمع على حد سواء، ولا شك أن تلك النتائج السلبية تحول دون تنمية وتقدم المجتمع وتخلفه عن ركب الحضارة العالمية التي تشهد تطوراً ملحوظاً، اعتماداً على ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الرشيد، ٢٠١١، ص٣٣). وتأتي هذه الدراسة للإسهام في تدعيم الوعي تجاه أحد أنماط العنف المستحدث على شبكة الأنترنت في المجتمع السعودي.

الكلمات المفتاحية: العنف الإلكتروني، الابتزاز الإلكتروني، التحرش الإلكتروني،

العنف الرمزي.

مشكلة الدراسة

شهد المجتمع السعودي بتغييرات وتطورات عالمية في وسائل الإعلام والتقنيات التكنولوجية الحديثة والتي لها انعكاسات مباشرة على الممارسات الاجتماعية والثقافية على أفراد المجتمع بوجه عام، وعلى الفتاة بوجه خاص، أدى لتمكينها في معظم المجالات إن لم يكن جميعها وهذا الانفتاح الثقافي والتكنولوجي عرضها للعنف الإلكتروني والتي يمارس كظاهرة سلبية

تصل إلى حد الجريمة، حيث أن بعض الإساءات كالإساءة الجنسية، والابتزاز، والتشهير تعتبر من الجرائم المعلوماتية التي نص عليها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، مما يتطلب تنمية وعي الفتاة للعنف الإلكتروني حفظاً لحقوقها وحماية لها.

ولتوضيح ذلك تشير الإحصاءات والتقارير الرسمية على تنامي ظاهرة العنف الإلكتروني بحسب إحصائية النيابة العامة لعام (١٤٣٨هـ) حيث بلغ مجموع الجرائم المعلوماتية التي تتعامل معها وفق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (١١٦٣)، منها (٥٨٠) للابتزاز، و(٢٨٥) للتحرش (بحسب تقرير إدارة التخطيط في النيابة العامة، ١٤٣٨).

ترى الباحثة أن البيئة الاجتماعية المحيطة بالفتاة لها دوراً رئيسياً في تنمية الوعي الاجتماعي وتشكيله، وتختلف عملية التشكيل هذه قوة وشدة من فتاة إلى أخرى، لذا نجد أن ثقافة الأسرة وممارساتها اليومية لها دور في تكوين شخصية الفتاة واكسابها الكثير من القيم والأفكار والمفاهيم التي من شأنها دعم خبراتها وتوجيه سلوكها.

والمؤسسة التعليمية لا تقتصر على التعليم والبحث العلمي بل تعددت أدوارها لخدمة المجتمع وأفراده إلا أن كفاءتها على التفاعل والمشاركة بمتطلبات الفتاة يتوقف على السياسات التعليمية التي تتبناها ومدى قدرة برامجها وأنشطتها ومناهجها على التحديات والمشكلات التي تتعرض لها الفتيات من حين لآخر (شلدان، ٢٠٠٦، ص ٣٥)، كما يعتمد دور وسائل الإعلام الجديد في كيفية متابعة واستخدام الفتاة لها، حيث أتاحت هذه الوسائل تفاعل الفتاة مع الآخرين وفتحت لها الفرصة في التعبير عن رأيها بجرية دون رقابة.

في حين أثبتت الدراسات في علم الاجتماع كدراسة محمود الرشيدي (٢٠١١) إلى أن أحد أهم عوامل انتشار العنف الإلكتروني هو الافتقار إلى ثقافة التعامل الآمن والايجابي مع شبكة الإنترنت، إضافة إلى ذلك ضعف الرقابة الأسرية للجنسين، ودراسة أمينة الحربي (٢٠١٦) حين كشفت النتائج أن هناك ضعفاً في بعض جوانب الوعي الوقائي بجرائم الابتزاز وأشكاله ووجود حاجة لتنمية الوعي بجرائم ابتزاز الفتيات.

أهمية الدراسة

حاولت هذه الدراسة تفسير العنف الإلكتروني الذي يمارس على الفتاة بشكل خاص من ناحية اجتماعية، والتي يقتضي ضرورة تنمية وعيها تجاه تلك المخاطر، كما فسرت مشكلة

الدراسة تفسيراً متكاملًا في ضوء افتراضات نظريات علم الاجتماع المعاصرة للعالم الفرنسي بيير بورديو التي تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، واتضح أهميتها العملية من خلال ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات توجه فيه الباحثين الاجتماعيين ومراكز الإرشاد إلى مواصلة إعداد برامج إرشادية لازمة لزيادة توعية الفتيات وأسرهم، ودعم الأنشطة الطلابية الفعالة في الجامعة والتي تتفاعل مع الفتاة داخل الجامعة وخارجها، وتقنين محتوى وسائل الإعلام الجديد، بما ينعكس إيجابياً في توعية الفتيات والإسهام في وقايتهن من الوقوع كضحايا لهذا النمط من العنف.

مفاهيم الدراسة

١- العوامل الاجتماعية (Social factors):

مصطلح اجتماعي مركب، فالعامل (Factor) يقصد به في قاموس علم الاجتماع " متغير يمكن أن يؤدي إلى نتيجة معينة" (غيث، ٢٠٠٦، ص ١٥٦). والاجتماعي (Social) يشير إلى أي سلوك أو اتجاه تأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين، أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين" (غيث، ٢٠٠٦، ص ٣٧٨).

وتقصد الباحثة بالعوامل الاجتماعية: هي مجموعة الظروف التي تحيط بالفتاة السعودية والتي تنعكس على زيادة وعيها بالعنف الإلكتروني وهي: (الأسرة الممثلة بالتوجيه الأسري ومستوى تعليم الأب- التعليم الجامعي الممثلة بالأنشطة الطلابية التي تحرص الفتاة على المشاركة بها في الجامعة - وسائل الإعلام الجديد الممثلة بمدى استفادة الفتاة من توعية وسائل الإعلام الجديد لمخاطر الإنترنت).

٢- تنمية الوعي (Develop a consciousness):

ويُعرف الوعي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه " إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة ويمكن إرجاع مظاهر الشعور إلى ثلاثة (١) الإدراك والمعرفة (٢) الوجدان (٣) النزوع والإرادة، وهذه المظاهر الثلاثة متصلة ببعضها كل الاتصال وللشعور مراتب مختلفة وهي: (١) الشعور الظاهر. (٢) اللاشعور ويتضمن الميول

والرغبات المكبوتة. (٣) ما قبل الشعور. وهو كل ما يكمن وراء الشعور مباشرة، ويمكن للفرد استحضاره متى أراد. ويعتبر مرحلة متوسطة بين الشعور واللاشعور" (بدوي، ١٩٩٣، ص ٨١).
وتعرف الباحثة تنمية الوعي اجرائياً: تنمية الوعي الاجتماعي للفتاة ومدى فهمها وإلمامها بالسلوك السوي الذي يجب اتباعه للوقاية من العنف الإلكتروني وما يرتبط به.

٣- العنف الإلكتروني (Electronic Violence):

جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن العنف هو "تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريد لها فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوباً فيزيقياً (الضرب أو الحبس أو الإعدام) أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيتها على اعتراف المجتمع به" (مذكور، ١٩٧٥، ص ٢٠٧).

وتقصد الباحثة بالعنف الإلكتروني في هذه الدراسة: كل أنواع السلوك غير المشروع التي تتعرض له الفتاة من قبل شخص مجهول أو معلوم على نحو غير آمن كمحاولة الابتزاز، والتحرش، عن طريق شبكة الإنترنت باستخدام برامج التواصل الاجتماعي مما يسبب الضرر المادي أو المعنوي بحقوق وحرمان وخصوصيات الفتاة السعودية.

وتحاول الباحثة تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- ١- تحديد علاقة الأسرة على تنمية وعي الفتاة السعودية للعنف الإلكتروني.
- ٢- تحديد علاقة التعليم الجامعي على تنمية وعي الفتاة السعودية للعنف الإلكتروني.
- ٣- تحديد علاقة وسائل الإعلام الجديد على تنمية وعي الفتاة السعودية للعنف الإلكتروني.

وسعت الباحثة إلى الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما علاقة الأسرة في تنمية وعي الفتاة السعودية للعنف الإلكتروني خاصة فيما يتعلق بالابتزاز والتحرش الإلكتروني؟
- ٢- ما علاقة التعليم الجامعي في تنمية وعي الفتاة السعودية للعنف الإلكتروني خاصة فيما يتعلق بالابتزاز والتحرش الإلكتروني؟

٣- ما علاقة وسائل الإعلام الجديد في تنمية وعي الفتاة السعودية للعنف الإلكتروني خاصة فيما يتعلق بالابتزاز والتحرش الإلكتروني؟

النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة

ولعل أبسط تعريف للنظرية في علم الاجتماع هو: "أنها مجموعة منسقة من الأفكار التي تتناول القضايا ذات الأهمية الحاسمة في الحياة الاجتماعية، مثل طبيعة السلوك الاجتماعي الإنساني، وطبيعة المجتمع وعناصره الأساسية، وطابع العلاقة بين هذه العناصر، وعوامل استقرار المجتمع وتغييره، وطابع المنهج في علم الاجتماع" (العربي، ١٩٩١، ص ١٤).

اعتمدت الدراسة الحالية على الاتجاه النظري والفكري الذي قدمه العالم الفرنسي بيير بورديو (1993-2002) (Pierre Bourdieu) عالم الاجتماع الفرنسي الشهير وأحد أبرز الأعلام الفكرية في القرن العشرين من خلال نظرياته العلمية وأراءه الفكرية التي قدمها في نظرية الممارسة الاجتماعية ونظرية رأس المال الثقافي ونظرية العنف الرمزي.

فقد استثمرت نظرية الممارسة الاجتماعية في تفسير تفاعل الفتاة مع الظروف الاجتماعية المحيطة بها بعدة مراحل تلقائية والتي شكلت لديها التصورات والمفاهيم والمعاني والأفكار التي تواجه بها العنف الإلكتروني، فمن خلال محصلة الخبرات المكتسبة والموروثة تتأثر طريقة التصرفات والممارسات (الهأيتوس) التي تستخدمها الفتاة في مواجهة العنف عبر برامج التواصل الاجتماعي (المجال)، وهذا المجال استعارة مكانية أساسية في علم اجتماع بورديو، والتي يعتبر ميدان للصراع من أجل السيطرة والهيمنة ومقاومة هذه الصراعات من قبل الفتاة، وأيضاً ميدان للتفاعل والتي يحدث عبره تواصل الفتاة مع الآخرين لتكوين رأس مال اجتماعي.

كذلك اعتمدت على نظرية رأس المال الثقافي في تفسير دور الأسرة كسلطة رمزية في اكساب الفتاة مجموعة من الممارسات وطرق التفكير المتميزة والخبرات الثقافية والعادات والتقاليد وانعكاس ذلك على قدرات وتفكير الفتاة في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها في حياتها اليومية، كذلك ركزت على الدور الحيوي في إعادة الإنتاج في المؤسسات التعليمية وما تقدمه للفتاة من خبرات ومعارف ومهارات عملية وعلمية وبرامج ثقافية واجتماعية متنوعة تمكّن الفتاة من دعم تصرفاتها بإيجابية عند مواجهة العنف الإلكتروني

باعتبارها سلطة تربوية . كذلك لم تعد المؤسسة الاجتماعية المصدر الوحيد لاكتساب المعرفة الثقافية وخبراتها في التعاملات اليومية بسبب تدفق المعلومات في وسائل الاتصال الحديثة التي تمثل القوة للمصادر الثقافية في برامج التواصل الاجتماعي والإنترنت فتعمل بموجب اللغة والمعرفة والثقافة على استثمار رأس المال الثقافي في تعزيز المواقف الاجتماعية المختلفة التي تواجه الفتاة.

كذلك استثمرت نظرية العنف الرمزي في تفسير العنف الإلكتروني بأنه أحد صور سلوكيات الانحراف والتعابير اللفظية والمهيمنة والتسلط التي يمارس ضد الفتاة عبر الإنترنت والتي تشكل مظهر من مظاهر العنف الرمزي لأن المنحرف دليل ومؤشر على وجود ثغرات في النظام الاجتماعي.

وهذا العنف يمارس بطريقة اللغة والتي تتخذ دلالات رمزية ضد الفتاة عبر برامج التواصل الاجتماعي الافتراضية بالسب والشتم والتحرش والابتزاز فنجد أن ممارسات العنف الرمزي تأخذ شكلاً مستتبناً وضمنياً في سلوكيات المهيمن عليها وهي إجبارها وإكراهها المسلطة عليها، لتحقيق مصالحهم، كذلك يفرض الممارس استخدام التصورات والمعاني والأفكار عبر برامج التواصل الاجتماعي لتمكن ممارستها من الوصول إلى غايته بصورة تعسفيه وتحقيق ما يصبو إليه باللجوء إلى القوة غير المادية والتي أثبتت خطورتها أكثر من العنف المادي الجسدي، حيث أصبحت من سلبيات برامج التواصل الاجتماعي المشاركة في ممارسة العنف الرمزي ضد الآخرين، ومن زاوية أخرى قد يمارس العنف بطريقة تعسفيه عبر السلطة التربوية للمؤسسات التعليمية من خلال المحافظة على نمط ثقافي معين والتي تؤثر في مضامين المقررات وأسلوب الأنشطة الطلابية وطرق تلقين المعلومات وتضفي الشرعية على القوانين والتقاليد الجامعية التي تصدر عنها وتعيد إنتاجها، وكذلك عبر السيطرة الإعلامية المهيمنة التي تستغل صفتها الشرعية في ممارسة العنف الرمزي في مضمونها الأيديولوجي والسطحي واسهامها في تدمير الوعي حينما ينشر وعياً زائفاً، وتنوه الباحثة أن العنف عبر السلطة التربوية للمؤسسات التعليمية والإعلامية يعد أحد مظاهر العنف الرمزي لكن لا يدخل في مجال دراسة الباحثة كعنف عبر برامج التواصل الاجتماعي وإنما يمارس عندما لا تقوم بدورها الإيجابي في تنمية الوعي الاجتماعي للفتاة.

وبصورة أكثر عمومية، فإن محور نظريات بورديو يكمن في محاولة الدمج بين الاتجاه "الموضوعي" أو البنية الاجتماعية ويمثله المفكرون الماركسيون والدوركايميون، والاتجاه "الذاتي" أو الفعل الاجتماعي ويمثله مفكرو نظرية الفعل.

فمقولة ماركس الشهيرة "إن وعي الناس لا يحدد واقعهم الاجتماعي، بل إن واقعهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم" انتقدتها بورديو وأثبت أن عملية التأثير وتحديد الوعي متبادلة بين الفرد والمجتمع.

منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي باعتباره أنسب المناهج البحثية لموضوع وأهداف الدراسة الحالية، وتكون مجتمع الدراسة من الطالبات السعوديات المنتظمات لمرحلة البكالوريوس في جامعة القصيم من مختلف الكليات (الأقسام العلمية والأدبية) لعام ٢٠١٦م/٢٠١٧م والتي تساوي (٣٨٠) طالبة، بعد توزيع الجداول الإحصائية العلمية للعينات المتجانسة والتي حددتها كتب البحث العلمي (Royes, 1991, 123).

اعتمدت الباحثة في الدراسة الميدانية على سحب عينة عشوائية طبقية (Stratified Sampling) من المجتمع الكلي للدراسة وذلك بتقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات، ثم اختيار عينة عشوائية من كل فئة من فئات المجتمع بنسبة تتناسب مع حجم عددها في المجتمع الكلي، فاختارت الباحثة طالبات من ثلاث أنواع من الكليات بجامعة القصيم، كل كلية تمثلها فئة من الكليات المتفرعة منها وهي: (كلية التربية الممثلة بكليات العلوم الإنسانية، كلية الشريعة الممثلة بكليات العلوم الشرعية، كلية الإدارة والاقتصاد الممثلة بكليات العلوم التطبيقية) سُحبت من تخصصات ومستويات دراسية متنوعة، وذلك حتى تضمن الباحثة تنوع ثقافة الطالبات وتباين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرهن.

العوامل المؤثرة في تشكيل وتنمية الوعي الاجتماعي

إن تحديد العوامل المؤثرة في تشكيل الوعي الاجتماعي عملية صعبة، نتيجة تعددها وتداخلها مع بعضها البعض. وتتعدد العوامل التي تؤثر في عملية تشكيل الوعي فبعضها يؤدي إلى دفع الأفراد إلى مزيد من الانخراط في شؤون مجتمعهم، في حين نجد أن البعض الآخر يؤدي إلى احجامهم عن شؤون مجتمعهم، وممارستها والمشاركة فيها، وزيادة إدراكهم لواقعهم الاجتماعي (فيصل، ٢٠١٠، ص ١٤٦-١٤٧).

أ- دور الأسرة في تشكيل وتنمية الوعي الاجتماعي:

إن الأسرة تعتبر النواة الأولى في علاقة (الفتاة) بالحياة الاجتماعية، وخط الدفاع الأول ضد الانحراف، والوقاية من الجريمة، وذلك من خلال إكساب الفتاة الكثير من العناصر الثقافية والاجتماعية والتي من أبرزها: الالتزام بالعادات الاجتماعية وطرق التصرف الملائمة والآداب الاجتماعية، وكف الأذى عن الآخرين بشكل عام، والتعود على كف بعض الدوافع المرفوضة، والحد منها، وأيضا توجيه الفتاة الى التعاون مع كافة مؤسسات المجتمع، واستثمار طاقاتها وإمكاناتها وقدراتها في خدمة المجتمع وفي العمل التطوعي لتحمل مسؤولياتها وأداء أدوارها الاجتماعية المتوقعة منها (الشمري، ١٤٣٥، ص ٦٦).

ب- دور الجامعات في تنمية الوعي الاجتماعي:

وتعتقد الباحثة أن البرامج والمبادرات في الجامعات تعمل على تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطالبات والتي تهدف إلى توسيع مداركهن الاجتماعية باعتبارهن جزء من أفراد المجتمع، ولهن دور كبير في إحداث نوع من التغيير الاجتماعي في البنية الاجتماعية، فالبيئة الجامعية بيئة ناشرة للوعي، ومحفزة للتنمية العقلية الواعية من خلال التدريب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية الحيوية والفاعلة، والتي يخلق لدى الطالبات الثقة والإمكانية في التعامل الإيجابي مع التحديات والمشكلات التي تواجههن في كثير من المواقف الاجتماعية المختلفة.

ج- دور الإعلام الجديد في تنمية الوعي الاجتماعي:

يعتمد دور الإعلام الجديد عبر برامج التواصل الاجتماعي في كيفية متابعة واستخدام الفرد لها، بحكم أن الفرد هو الذي يقوم قصدياً بانتقاء أو استقبال أو اختيار الوسيلة وفقاً

لحاجاته واهتمامه وتوقعاته ، فالهوة التكنولوجية لها وجودها وآثرها في تشكيل البيئة الفعلية للفرد.

حيث تساهم وسائل الإعلام الجديد في تفاعل الفرد مع الآخرين من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وتفتح له فرصة للتعبير عن رأيه بحرية، وتقوم بأدوار عدة في تنمية الوعي الاجتماعي للفرد من خلال نشر الوعي بقضايا المجتمع، والاشباع الاجتماعي بخلق رأس مال اجتماعي بالتواصل والتفاعل مع الآخرين، والاشباع المعرفي بطرح أفكار جديدة، والتزود بالمعلومات فيما بينهم وبالتالي يتيح للفرد فرصة التعليق والنقد التي تكسبه التنوع المعرفي و الخبرة المهمة عند ممارسة الأنشطة اليومية عبر برامج التواصل الاجتماعي .

أساليب تزييف الوعي:

من يراقب كثافة البرامج الشبابية التفاعلية في القنوات الفضائية، وبتطبيقات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك وانستقرام ونحوها، يلاحظ أنها أتاحت الفرصة لجميع التيارات الثقافية والاجتماعية والفكرية للبروز، خصوصاً الفكر الهامشي والمهمش وإغراق المجتمعات بالأفكار المتناقضة، وصار كثير من الأفراد يعتقد أن هذه التقنية منحتم الحرية بدون رقابة ولا وصاية، بينما هم في الواقع نقلوا إليها الوعي الزائف الذي لم يتخلصوا منه، وكرسوا التزييف الذي يُمارس عليهم، فصار الإنسان العادي يقيس صحة الفكرة بقوة انتشارها لا بأصالتها. (الشقير، ١٤٣٧)

أ-التبعية الثقافية:

وتهدف عملية التبعية الثقافية، وتسمى أيضاً الاستلاب، وتعني السيطرة على العقول وتسطيحها، إلى تشكيك الشعوب في مسلماتها، وتغييب ملكاتها النقدية وترويج الثقافة السطحية بالأفكار الثانوية، وإغراق الجماهير بالمواد التافهة، ففي السيطرة الإعلامية سعت الدول المهيمنة إعلامياً على فرض مبدأ التدفق الحر للمعلومات، مما سهل تدفقها في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل، أي من الدول المتقدمة التي تملك الإمكانيات التقنية إلى الدول الفقيرة والمتخلفة، وقد استخدم هذا التدفق الحر كأداة اقتصادية وأيديولوجية للسيطرة على شعوب العالم الثالث. فالاعتماد على المواد الإعلامية والثقافية الغربية يعد عاملاً رئيساً في تزييف وعي الشعوب، لأنها تخضع للتوجيه الإيديولوجي والسياسي الذي يخدم مصالحهم ويسعى لهدم القيم

والمعايير الأخلاقية في مجتمعات العالم الثالث، أما السيطرة التقنية، فيرى عدد من العلماء أن الحكومات تسيطر عليها وتستخدمها للتحكم في الاتصال الاجتماعي وصنع القرار، ومن هنا أصبحت التقنية مصدرًا لتوجيه الوعي وتزييفه، كما أصبحت التقنية ووسائل الاتصال والأجهزة الذكية تشكل شبكة واسعة من الغزو الثقافي والنفسي (الشقير، ١٤٣٧ هـ).

ب-تزييف وعي الطلاب:

السيطرة على التعليم هي من أهم أساليب تزييف الوعي الاجتماعي، فقد استخدمت المناهج والمقررات الدراسية في تزييف وعي الطلاب، من خلال التركيز على استخدام أساليب التدريس التقليدي وتزويدهم بمعلومات سطحية تعتمد على الحفظ والتلقين والحشو ولا تحفز على التفكير النقدي والتحليل والاستنتاج، وإغراقهم بمعلومات كثيرة وقديمة وغير صالحة للتطبيق واقعيًا، في معظم الحالات، فأصبحت الاختبارات تقيس قوة الذاكرة التي تحتفظ بمعلومات مؤقتة، مما يجعل التعليم منفصلاً عن الواقع، والتعليم العالي ليس محصناً من مخرجات التعليم العام (الشقير، ١٤٣٧ هـ) فتلاحظ الباحثة أن بعض الباحثين يلجأ إلى مكاتب خدمات الطالب أو السرقة العلمية من أجل إنجاز بحث أو رسالة علمية، وبالتالي تخرج طلاب وباحثين غير مدعّمين بمهارات عملية حقيقية تؤهلهم لسوق العمل وتواكب متطلباتها، وهذا يقلل فرص الطلب على الخريجين والتسبب في زيادة معدل البطالة، فتضطر الحكومات لتبرير ضعف مخرجات التعليم إلى ضعف قدرات العاطلين وتحملهم مسؤولية بطالتهم حتى تصرف الأنظار عن سوء تخطيط في مناهج وسياسة التعليم.

ومن أهم أنماط العنف الإلكتروني المتعلقة بالفتاة ما يلي:

١-الابتزاز الإلكتروني: تعد شكل من أشكال الاستغلال المادي والمعنوي هو أحد وسائل التهديد وممارسة الضغط والإكراه والإيذاء رغبة في الإذلال والاستجابة لمطالبه، تستهدف هتك الأعراض وانتهاك للخصوصيات، وشدد الإسلام وتوعّد كل من تسول له نفسه ابتزاز المرأة لإيقاعها في الفاحشة بقوله تعالى (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ) سورة النور، آية ٣٣.

وتدخل في عموم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية التي تنص على (الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع

عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً). وتصل عقوبتها إلى غرامة لا تزيد عن ٥٠٠ ريال والسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو كلتا العقوبتين السابقتين معاً (وفق نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ١٤٢٨هـ).

٢- التحرش الإلكتروني: ويكون بشكل مضايقات ومعاكسات ويتم عن طريق استخدام المواقع الإلكترونية وإرسال الرسائل العشوائية المحتوية على روابط جنسية، أو إرسال الصور الإباحية بهدف الإيقاع والأذى أو إرسال عبارات عاطفية قال تعالى وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (سورة الأحزاب آية ٥٨

عقوبتها: أصدر الأمر السامي بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧م بإعداد مشروع نظام مكافحة التحرش بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة، فصدرت بموجبه عقوبة جريمة التحرش بالسجن لمدة تصل إلى سنتين وبغرامة تصل إلى مئة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، وترتفع العقوبة إلى السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على ثلاثمائة ألف ريال عند العودة للجريمة (وفق نظام مكافحة جريمة التحرش، ١٤٣٩هـ).

وتختلف القوانين الدولية حول فرض العقوبات ضد الجرائم الإلكترونية، ولكنها تتفق على تصنيفها كجريمة تستحق العقوبة متى ما استقامت أركان الدعوى وبان الضرر.

جهود المملكة العربية السعودية لمواجهة العنف الإلكتروني

أ-وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات:

هي الوزارة المسؤولة عن جميع وسائل الاتصال وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ويُطلق عليها في السابق (وزارة البرق والبريد والهاتف) ومنذ ان تم إنشائها وإسناد العديد من المهام لها تم اعداد الهيكل التنظيمي ليتوافق مع هذه المهام.

١-حرصت الوزارة بإعداد مشروعات ومبادرات توعوية من خلال المحاضرات والأنشطة والمؤتمرات والتي هدفت لنشر الثقافة والمعرفة الرقمية على مدار ٣ سنوات حيث وصلت إلى أكثر من (٦٠) ألف مستفيد من خلال (١٥٩) محاضرة نفذت في مناطق مختلفة وموزعة حسب التغطية الجغرافية لهذه المحاضرات، ويأتي مشروع محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية كأحد أهداف الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات المحققة لجهود وتوجهات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للمشاركة في تمكين شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل

مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويُسَر لردم الفجوة الرقمية ورفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢- من خلال اطلاع الباحثة على آخر تقرير سنوي تم إنجازه كان فترة ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ حيث بلغ عدد المشاركين الإجمالي في منطقة القصيم (بريدة-عنيزة-الرس) (٢٨٢٥) مشارك، وبلغت مشاركة الفئة المستهدفة من الطالبات (١٢٧٩) طالبة بواقع (٤٥%) عن باقي الفئات من الطلاب والمعلمين والمعلمات، لكن بلغت نسبة المشاركين من منطقة القصيم (٥%) بالنسبة لباقي المناطق (٩٥%) (وفق التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ١٤٣٤ هـ).

ب- النيابة العامة:

النيابة العامة هي هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً وهي جهاز قضائي مستقل، يختص بالتحقيق في الجرائم بالمملكة العربية السعودية، وترتبط مباشرة بالملك، وتتمتع بالاستقلال التام وليس لأحد التدخل في عملها.

تشارك النيابة العامة في العديد من المؤتمرات والملتقيات والندوات وورش العمل التي تنظمها الجهات المختصة ومنها:

١- المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية. وتشرف على تنظيمه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في تاريخ ٤/٤/٢٠١٤ م.

٢- المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الجرائم المعلوماتية (ICACC 2017). وتشرف على تنظيمه جامعة الملك خالد في تاريخ مارس ٢٠١٧ م.

ويسعى المؤتمر إلى التعريف بالجرائم المعلوماتية وأنواعها والعقوبات المترتبة عليها، والتوعية بإجراءات وآليات مكافحة الجرائم المعلوماتية، وزيادة الحس الأمني الإلكتروني لأفراد المجتمع، وفتح باب الشراكة والتعاون داخلياً وخارجياً في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية، والتواصل بين الجهات الأمنية وتعزيز دورها في حفظ الأمن الإلكتروني المجتمعي، واستشراف آفاق التطور الجاري على وسائل مكافحة الجريمة المعلوماتية والأدلة الجنائية المعلوماتية، وتشجيع المتخصصين في مكافحة الجرائم المعلوماتية على إقامة واستخدام المعامل المتقدمة المجهزة بأحدث التقنيات العلمية وإجراء البحوث والدراسات المتخصصة، وتعزيز دور الجهات المعنية بمكافحة الجرائم

المعلوماتية في استحداث وتطبيق استراتيجيات أمنية إلكترونية متكاملة، واستعراض التجارب المحلية والإقليمية والعالمية في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية.

ج-هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

هيئة رسمية سعودية، مكلفة بتطبيق نظام الحسبة المستوحى من الشريعة الإسلامية.

١-تقوم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية ذوات العلاقة بدور كبير وجهد واضح في معالجة هذه الجريمة والحد منها. وقد أنشأت الرئاسة وحدتين متخصصتين الأولى: لمكافحة الجرائم المعلوماتية، والثانية: لمكافحة الابتزاز، ووفرت لهما كافة متطلباتها من العاملين والأجهزة اللازمة، وتمتلك الوحدة من الإمكانيات والتجهيزات ما يعينها على أداء عملها بالصورة المطلوبة، ويعمل فيها موظفون متخصصون التحقوا بدورات متعددة في هذا الجانب لرفع كفاءتهم وتطوير قدراتهم.

والرئاسة العامة تقوم بواجبها في الإسهام بالوقاية من الجرائم الإلكترونية بشكل عام وجريمة الابتزاز بشكل خاص، كما تقوم بالمساهمة مع الجهات المعنية في إنهاء معاناة حالات الابتزاز وفق ما لديها من صلاحيات، وقد خصصت مركز الاتصال الموحد (١٩٠٩) لاستقبال البلاغات والتي تشمل خدمة مكافحة الابتزاز، وخدمة مكافحة الجرائم المعلوماتية، وخدمة التوعية والتوجيه ويأتي ذلك ضمن إطار البرامج التطويرية الشاملة للعمل الميداني.

٢-المشاركة في المعرض المصاحب للمؤتمر الدولي لمكافحة الجرائم المعلوماتية لعام (٢٠١٤م) المقام في جامعة الامام محمد بن سعود ومن أهداف المعرض: ١-تحصين الشباب والفتيات من الوقوع في الجرائم المعلوماتية. ٢-التوعية الوقائية بأهم الطرق للتعامل مع الأجهزة الذكية والشبكات الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي.

٣-إقامة الحملة الوقائية (شموخ) لمكافحة جريمة الابتزاز في بعض المناطق لعام (٢٠١٥م) ومن أهداف الحملة:

أ-تحصين الفتاة المسلمة من الوقوع ضحية الابتزاز.

ب-تحذير الشباب من هذه الجريمة وخطورها.

ج-احتواء ضحايا الابتزاز وإرشادهم لطرق العلاج وتعزيز ثقتهم بجهاز الهيئة.

٤- بلغ إجمالي الأنشطة والإنجازات في جانب التوعية والتوجيه حسب منطقة القصيم لعام (٢٠١٦م) (٨.٧%) في المراكز التوجيهية والندوات والمحاضرات والكلمات التوجيهية، وبلغ (٣.٤%) في توزيع المطبوعات المقروءة والمواد المسموعة.

وقد كشف التقرير السنوي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعام ١٤٣٧هـ/١٤٣٨هـ أن عدد البلاغات بوحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية بلغ (١١٩٢٢) بلاغاً، منها (٧٤٨٤) قضية تمس حرمة الحياة الخاصة، ومنها (٢٠٠٠) قضية نشر الإباحية بمواقع التواصل الاجتماعي، ورصدت (١٤٧٤) قضية ابتزاز منها (٥٨) بلاغ في منطقة القصيم (التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعام ١٤٣٧هـ/١٤٣٨هـ).

وبحسب التقارير الإحصائية وُجد أن الفئة العمرية بين (١٦-٣٠) سنة، هي الفئة الغالبة بما يصل إلى (٨٥%)، وهذا يدل على أن هذه الفترة العمرية فترة خطيرة تستلزم انتباه الأسر للحرص على الفتيات، لأنها الأكثر تضرراً، والمستوى التعليمي يشكل (٤٠%) من طالبات المرحلة الجامعية (تقرير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ١٤٣٨هـ) ومن خلال التحليل الإحصائي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تبين أن أول الوسائل المستخدمة في الابتزاز هي مواقع التواصل الاجتماعي وبرامج المحادثات بنسبة (٧٥%).

أهم ما توصلت له نتائج الدراسة:

في ضوء النظريات المفسرة لموضوع الدراسة وبيانات الدراسة الميدانية، توصلت الدراسة إلى ثلاثة نتائج رئيسية وهي:

النتيجة الأولى

وهي تحقق الهدف والتساؤل الأول، والذي نسعى من خلاله إلى تحديد علاقة الأسرة عند التوجيه الأسري ومستوى تعليم الأب على تنمية وعي الفتاة بالعنف الإلكتروني، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- أن أسلوب التسامح والتساهل عند بعض الأسر لاستخدام الفتاة ببرامج التواصل الاجتماعي وعدم قدرتها على ممارسة دورها الإيجابي في دعم وتوجيه الفتاة أعاق تنمية وعيها بمخاطر التحرش الإلكتروني، بينما أسلوب المتابعة المستمرة زاد بشكل إيجابي تنمية وعي الفتاة بمخاطر الابتزاز الإلكتروني، كما أن أسلوب تشدد الأسرة لاستخدام الفتاة ببرامج التواصل الاجتماعي يحرم الفتاة من التواصل الفعال مع أسرتها عند تعرضها للابتزاز والتحرش الإلكتروني .
- أن ارتفاع المستوى التعليمي للأب لصالح (الدراسات العليا) يزيد من تنمية وعي الفتاة بمخاطر الابتزاز الإلكتروني وتعزى هذه النتيجة لاهتمام الأب بتوعية الفتاة واكسابها المعرفة التي تمكنها من التصرف الإيجابي.

النتيجة الثانية

وهي تحقق الهدف والتساؤل الثاني، والذي نسعى من خلاله إلى تحديد علاقة التعليم الجامعي عند الأنشطة الطلابية التي تشارك بها الفتاة في الجامعة على تنمية وعي الفتاة بالعنف الإلكتروني، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- أن مشاركة الفتاة في بعض أنشطة المحاضرات والندوات في الجامعة تعد وسيلة غير فعالة في توعية الفتاة لمخاطر التحرش الإلكتروني ويرجع ذلك لطريقة تلقين المعلومات وإلقاءها في ظل غياب مشاركة وتفاعل الفتاة مع هذه الأنشطة.

النتيجة الثالثة

وهي تحقق الهدف والتساؤل الثالث، والذي نسعى من خلاله إلى تحديد علاقة وسائل الإعلام الجديد عند مدى استفادة الفتاة من البرامج المقدمة للتوعية بمخاطر الإنترنت على تنمية وعي الفتاة بالعنف الإلكتروني، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- أن الفتاة التي أطلعت على برامج توعية وسائل الإعلام الجديد بمخاطر الإنترنت زاد من وعيها لمخاطر الابتزاز الإلكتروني وتعزى هذه النتيجة لدعم المؤسسات الاجتماعية المحيطة بثقافة الفتاة من الأسرة أو الجامعة والتي أكسبها ممارسات وتصرفات إيجابية، ولم يزد من تنمية وعيها لمخاطر التحرش الإلكتروني ويرجع ذلك لمحتوى بعض وسائل الإعلام الجديد التي تحمل ثقافة سطحية غير مقننة.

توصيات الدراسة

- في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، خرجت الدراسة ببعض التوصيات التالية:
١. منح الأسرة درجة عالية من الوعي والادراك والقناعة الكاملة في وقاية فتياتها من مخاطر العنف الإلكتروني من خلال عقد ورش عمل توعوية وارشادات توجيهية في مراكز التنمية الاجتماعية ومراكز الارشاد الأسري.
 ٢. تفعيل برامج التوجيه والإرشاد والتثقيف الأسري في وزارة التعليم وذلك لدعم برامج الوعي الاجتماعي نحو الاستخدام الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي و توجيه الأسرة لدعم الرقابة الأسرية لأهميتها في الوقاية من مخاطر العنف الإلكتروني.
 ٣. تفعيل الدور الحيوي في تقديم الأنشطة الطلابية في الجامعات والعمل على تطوير البرامج التوعوية داخل الجامعة وخارجها وتزويد الفتيات بمعلومات وحقائق واقعية بمخاطر العنف الإلكتروني.
 ٤. تعميق وعي الفتيات بمضامين الغزو الإعلامي الجديد وسلبياته، ووضع آليات واستراتيجيات عملية لمواجهة العنف الإلكتروني من خلال التنسيق المتكامل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

٥. توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا بإجراء مزيد من البحوث والدراسات الكيفية التي تتناول العنف عبر برامج التواصل الاجتماعي من زوايا ومتغيرات أخرى.

المراجع

- بدوي، أحمد زكي. (١٩٩٣). مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان
- الحري، أمينة حجاب. (٢٠١٦). تصور مقترح لتنمية الوعي الوقائي لدى الفتيات للوقاية من جرائم الابتزاز. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة تبوك، تبوك.
- خير، محمد. (٢٠٠٩). العنف الإلكتروني حين يتفوق على الواقع، مصر، جريدة الأخبار (جريدة يومية)، العدد ٧.
- الرشيدى، محمود. (٢٠١١). العنف في جرائم الإنترنت. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- الشقير، عبد الرحمن عبد الله. (١٤٣٧). تمثلات رأس المال الثقافي وممارسته لدى طلاب الجامعة في الحياة اليومية في المجتمع السعودي. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الشمري، هادي عاشق. (١٤٣٥). المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات السعودية وعلاقتها بالوعي الوقائي الاجتماعي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- شلدان، فايز كمال. (٢٠٠٦). نموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- العرابي، حكمت. (١٩٩١). النظريات المعاصرة في علم الاجتماع: دار الخريجي، الرياض.
- غيث، محمد علي. (٢٠٠٦). قاموس علم الاجتماع: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- فيصل، عبير عبد المنعم. (٢٠١٠). علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحلية والعالمية. القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- مذكور، إبراهيم . (١٩٧٥). معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- النوري، سلطان خلف. (٢٠١٤). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي لدى الشباب في السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.

المراجع الأجنبية

- Bourdieu, Pierre (1993), Sociology in Question Translated by Richard Nice, London Thousand Oaks, CA: Sage. (Theory, Culture and Society)
- Royse, David, (1991) Research Methods in Social Work, Nolson-Hall Publishers, Chicago, Illinois, USA.

المواقع الإلكترونية:

- الشقير، عبدالرحمن عبدالله. (جماد أول/٤٣٧ هـ). تزييف الوعي.. كيف أصبح مقياس صحة الفكرة.. انتشارها؟، مجلة المعرفة ، العدد ٢٤٥.

http://www.almarefh.net/show_content.php?CUV=444&Model=M&SubModel=239

- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية :

<http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=Yb1DTZZ6vWbxaRMolBzy%2BQ%3D%3D>

- المركز الوطني للوثائق والمحفوظات- نظام مكافحة جريمة التحرش:
<http://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=ieDmomT4OWu2bi4Bt7ihUQ%3D%3D>
- المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية: [/http://icacc.ccis-imsiu.edu.sa/ar](http://icacc.ccis-imsiu.edu.sa/ar)
- المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الجرائم المعلوماتية: <http://conf.kku.edu.sa/icacc>
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات- التقرير السنوي:
<http://www.mcit.gov.sa/Ar/Initiatives/Culture/Pages/Downloads.aspx>